



## The Controversy of Grammatical Causation: Between Endorsement and Opposition

Fatimah Salih Aemarah Almadani \*

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

### الخلاف حول التعليل النحوي: بين التأييد والمعارضة

فاطمة صالح اعمار المدني \*  
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

\*Corresponding author: [fatemaalmadni@bwu.edu.ly](mailto:fatemaalmadni@bwu.edu.ly)

Received: November 10, 2025

Accepted: December 06, 2025

Published: December 14, 2025

#### المخلص

يبحث هذا البحث في الخلاف الدائر حول التعليل النحوي في النحو العربي، ويفحص وجهات نظر كل من المؤيدين والمعارضين له. يُعد التعليل النحوي أصلاً أساسياً في النحو العربي، وله أهمية كبيرة في فهم القواعد وتثبيتها بما يتجاوز الحفظ الجامد، وقد اعتمد عليه النحاة في بناء القواعد وتفسير الظواهر. تسير الدراسة عبر محورين رئيسيين: الأول، تحديد مفهوم العلة النحوية وأهميتها وأهدافها، حيث يكشف التعليل أن القواعد ليست اعتباطية بل تقوم على منطق لغوي يمكن تفسيره. والثاني، استعراض الخلاف حول التعليل، الذي نشأ من طبيعة النظر إلى النحو ذاته: أهو وصف للاستعمال أم تفسير وبيان للأسباب. دافع المؤيدون للتعليل، مثل القاضي الفرخان وابن جني والتاج الإسفراييني، عن التعليل، مؤكدين أنه يكشف عن حكمة اللغة ومنطقها الداخلي ويتطلب تدبراً وفكراً لاستنباطه. على الجانب الآخر، رأى المعارضون، ومنهم ابن الطراوة وابن مضاء وأبو حيان الأندلسي، أن الإفراط في التعليل يُحمّل اللغة ما لا تحتل ويُدخلها في مجال الفلسفة والتكلف، مما يؤدي إلى صعوبة النحو وفساده. انعكس هذا الانقسام أيضاً لدى النحويين المحدثين، فمنهم من دعا إلى إعادة النظر في العلة وتصنيفاتها والإبقاء على ما يتصل بالمعنى (مثل علي النجدي ناصف)، ومنهم من نادى بإلغائه لتيسير علم النحو (مثل إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف). وتوصل البحث إلى أن التعليل ذو أهمية كبيرة، خاصة للدارس المتخصص، ولكنه أقر بأن التعليل الجدلي المعتمد على الافتراضات العقلية قد ساعد في توسيع دائرة الخلاف النحوي. ومع ذلك، لم توجد معارضة مطلقة للتعليل ككل، حيث قُبل حتى المعارضون بعض العلة الوظيفية.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي، العلة النحوية، المؤيدون، المعارضون، النحو العربي، المذاهب النحوية.

#### Abstract

This research investigates the controversy surrounding grammatical causation (تعليل نحوي) in Arabic grammar, examining the viewpoints of both proponents and opponents. Grammatical causation is a fundamental principle in Arabic syntax, crucial for understanding and solidifying

rules beyond rote memorization, and was a key method used by grammarians to construct and interpret linguistic phenomena. The study proceeds through two main axes: first, defining the concept of the grammatical cause (العلة النحوية), its significance, and its objectives, highlighting that these rules are not arbitrary but based on a logical linguistic framework. Second, the study reviews the controversy, noting that the debate stems from whether grammar should merely describe usage or also interpret and explain causes. Proponents, such as Al-Farkhan, Ibn Jinni, and Al-Isfara'ini, defended causation, asserting that it reveals the wisdom and underlying logic of the language and requires intellectual effort for comprehension. Conversely, opponents, including Ibn Al-Tarāwah, Ibn Madaa', and Abu Hayyan Al-Andalusi, viewed excessive causation as a philosophical burden, leading to complication and deviation from pure linguistic usage. Modern grammarians also reflected this divide, with some advocating for refining the causes and retaining those connected to meaning (like Ali Al-Najdi Nasif), while others called for its abolition to simplify the science (like Ibrahim Mustafa and Shawqi Deif). The research concludes that causation holds significant importance, particularly for specialists, but acknowledges that excessive use of dialectical causation contributed to widespread scholarly disagreement. However, no absolute rejection of all types of causation was found, as even opponents accepted some functional causes.

**Keywords:** Grammatical Causation, Al-Illah Al-Nahwiyyah, Proponents, Opponents, Arabic Syntax, Grammatical Schools.

## المقدمة

الحمد لله الذي جعل لكل شيء سبباً كما جعل له قدراً، والصلاة والسلام على خير خلقه الرحمة المهداة والنعمة المسداة، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هدايته.

إن التعليل أصل من أصول النحو العربي، وله أهمية كبيرة في الدرس النحوي؛ لإسهامه في فهم الأحكام والقواعد وتثبيتها تثبيتها يخرج عن المعرفة الجامدة التي اعتدناها. ويُعد التعليل واحداً من أهم الأساليب التي اعتمدها النحاة في بناء قواعد العربية وتفسير ظواهرها، وقد أسهم المنهج التعليلي في ضبط الاستعمال اللغوي، حيث صار التعليل جزءاً أصيلاً من التفكير النحوي. ومع تنوع المدارس والاتجاهات، ظهرت آراء مختلفة حول جدوى التعليل وحدوده، الأمر الذي جعله مجالاً للدراسة والتحليل، وهو ما تناوله هذا البحث وفق خطة منهجية واضحة:

المبحث الأول: مفهوم العلة النحوية.

▪ المطلب الأول: العلة لغة واصطلاحاً.

▪ المطلب الثاني: أهمية التعليل وأهدافه عند النحاة.

المبحث الثاني: التعليل بين التأييد والمعارضة.

▪ المطلب الأول: المؤيدون للتعليل النحوي.

▪ المطلب الثاني: المعارضون للتعليل النحوي.

ثم انتهت إلى الخاتمة التي عرضت فيها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

## تمهيد

يقوم هذا البحث على دراسة التعليل في النحو العربي من زاويتين متكاملتين: الأولى: تتعلق بتحديد مفهوم العلة النحوية، وبيان أهميتها وأهدافها، حيث يكشف المبحث الأول عن طبيعة هذا المفهوم، وأبعاده النظرية في تفسير الأحكام النحوية.

أما الزاوية الثانية؛ فنتناول موقف النحاة من التعليل بين التأييد والمعارضة؛ وذلك باستعراض الاتجاهات المؤيدة للتعليل ومسوغاتها، في مقابل الاتجاهات التي رأت أن التعليل يُحمّل اللغة ما لا تحتمل، أو يدخلها في مجال الفلسفة والتكلف. وبذلك يسعى البحث لتقديم رؤية متوازنة لطبيعة التعليل، ودوره في صياغة الفكر النحوي.

## المبحث الأول: مفهوم العلة النحوية المطلب الأول: العلة لغة واصطلاحاً أولاً: المعنى اللغوي:

للعلة في اللغة عدة معانٍ منها: المرض، والحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته، فكأنها صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول، ومنها - أيضاً - السبب، إذ يقال: هذا علة لهذا، أي سبب له (ابن منظور، 1988؛ الفيروز آبادي، 1952).

### ثانياً: المعنى الاصطلاحي:

التعليل في الاصطلاح معناه: "بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول" (الصاعدي، 2020، ص29).

وبالنظر في المعنيين - اللغوي والاصطلاحي - نلاحظ أن العلة التي بمعنى السبب هو المعنى الذي يتفق أو يتناسب مع المفهوم الاصطلاحي.

### المطلب الثاني: أهمية التعليل النحوي وأهدافه

#### أولاً: أهمية التعليل النحوي:

1. يكشف عن الأسس العقلية للنحو العربي؛ إذ يبين أن القواعد ليست اعتباطية، بل تقوم على منطق لغوي يمكن تفسيره، وتحليل عله.
2. يسهم في ترسيخ القاعدة النحوية وفهمها بعمق بدل حفظها، فإدراك العلة يساعد الدارس على استيعاب الحكم النحوي، وعدم نسيانه بسهولة.
3. يبرز تطور التفكير اللغوي عند النحاة من خلال ما قدموه من اجتهادات عقلية لفهم الظواهر اللغوية وتفسيرها.
4. يساعد في ضبط الاستعمال اللغوي، وتحليل الأخطاء؛ فمعرفة العلة تُمكن الباحث من تفسير الصواب والخطأ في الكلام.
5. يدعم الدراسات اللسانية الحديثة؛ لأنه يُعد خطوة مبكرة نحو التفكير اللساني القائم على تفسير الظاهرة لا وصفها فقط.
6. يُحقق اتصالاً بين النحو والعلوم الأخرى كالمناطق والبلاغة والصرف، مما يُثري البحث اللغوي ويوسع مجالاته.
7. يُسهل تعليم النحو وتقريبه للمتعلمين؛ لأنه يساعد في الانتقال من الحفظ الآلي إلى الفهم الواعي المبني على سبب (ابن جني، د.ت.؛ الرضي، د.ت.).

#### ثانياً: أهداف التعليل عند النحاة:

إن التعليل النحوي لم يكن غاية شكلية، بل كان منهجاً يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية المشتركة عند النحاة، وتتلخص هذه الأهداف في التالي:

1. تفسير الظواهر النحوية وبيان أسبابها.
2. إظهار المنطق الداخلي للعربية؛ فالعربية تقوم على نسق عقلي مُحكم، وأن التعليل يكشف انتظام هذا النسق.
3. تقوية القياس، وضبط الاستنباط، فقد استخدم التعليل لتثبيت القاعدة، وبيان شروط القياس الصحيح، واستنباط أحكام جديدة.
4. الترجيح بين الأقوال النحوية؛ فقد جعل التعليل ميزاناً للتمييز بين الآراء المتعارضة، واختيار الأقرب للأصول.
5. تسهيل الفهم وتوضيح القاعدة للمتعلم، وتحقيق التناسق بين القاعدة والاستعمال.
6. إثبات حكمة العرب في بناء لغتهم؛ إذ إن التعليل يكشف دقة العرب في استعمالهم، وأن اللغة جاءت وفق سنن وأصول (ابن هشام، 1991).

## المبحث الثاني: التعليل النحوي بين التأييد والمعارضة

يُعد التعليل النحوي من أبرز القضايا التي شغلت الدرس اللغوي العربي منذ نشأته؛ إذ تباينت مواقف النحاة منه بين مؤيد يرى فيه ضرورة علمية لفهم النظام اللغوي، ومعارض يعبه ضرباً من التكلف لا حاجة إليه. وقد نشأ هذا الخلاف من طبيعة النظر إلى النحو ذاته: أهو علم يقوم على تفسير الظواهر، وبيان أسبابها، أم هو مجرد وصف لأوجه الاستعمال العربي المسموع؟

وبين هذين الاتجاهين تبلور موقف وسطي يرى للتعليل دوراً وظيفياً ما دام منضبطاً بالشاهد الصحيح، وبما تقبله أصول العربية. وهكذا أصبح الجدل حول التعليل النحوي مدخلاً مهماً لفهم تطور التفكير اللغوي عند النحاة.

وقد اختلفت آراء النحاة في التعليل وأثره سلبياً أو إيجابياً، فكان لهم موقفان يُمثل كل منهما مجموعة من النحويين، وهذان الموقفان هما:

الأول: المؤيد للتعليل النحوي؛ إذ تلقى أصحاب هذا الموقف علة النحو بالرضا والقبول، مُدركين أهمية التعليل في الدرس النحوي، ودوره في تثبيت القواعد بما يوافق العقل.

الثاني: المعارض لجوانب من النحو وعلله، ويرى أصحابه أن التعليل يؤدي إلى إفساد النحو، فجعلوه دخيلاً على النحو العربي، أدى إلى تشعب مسالكه وصعوبته على الدارس؛ لذلك قصرُوا أهمية النحو على التعليم، ومعرفة القواعد من دون النظر في أسبابها وتعرّف دقائقتها.

### المطلب الأول: المؤيدون للتعليل النحوي

دافع بعض النحويين عن النحو وتعليلاته في وجه الآراء التي انتقصت منه، وحطت من قدر علته، بل ألغتها في بعض الأحيان (الصاعدي، 2020، ص210). ومن النحويين القدماء نذكر:

**1. القاضي كمال الدين الفرخان:** الذي أكد أن التعليلات مستنبطة بالفكر والروية، لهذا لا تكون مشهورة عند الجمهور، لأنها تفيد معرفة حكمة الأحكام، وهذه المعرفة بحاجة إلى تدبر، وإعمال فكر. ورفض أن تكون علة النحو ساذجة ضعيفة (الصاعدي، 2020، ص210). فقال: "أما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علة النحو تكون واهية ساذجة، و تتمحله بالوضع ضعيفة، واستدلّاهم على ذلك بأنها قد تكون هي تابعة للوجود، وليس الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق" (الصاعدي، 2020، ص212).

ويرى الفرخان أنه إن وُجد في بعض العلة تكلف لا يحق لنا أن نعترض على القائلين بها، فقال: "ومما يجب أن تعلمه الآن أننا وإن كنا عثرنا من بعض السلف على خبط في بعض كلامه، فليس يليق بنا أن نشاغبه فيه، كما لا يسعنا أن نتابعه عليه، لكننا نضرب عن الجهل صفحاً، ونطوي للحق دونه كشحاً، ولا أحسن من أن ندع الخلاف في الخطأ إلى الوفاق في الصواب" (الصاعدي، 2020، ص212). فالقاضي الفرخان يرى أنه إن وُجدت بعض العلة غير صحيحة، أو ما وصفها بعضهم بالضعيفة، فنُعنى بإيضاح الخطأ فيها، من غير طعن في القائلين بها، لأنهم اجتهدوا في استنباطها، فقد يحالفهم الصواب في ذلك الاستنباط، وقد لا يحالفهم (الصاعدي، 2020، ص213).

**2. ابن جني:** الذي وقف مدافعاً عن التعليل النحوي، حيث عقد باباً في الخصائص رد فيه على القائلين بفساد العلة، وبضعفها، راداً هذا القول إلى ضعف القائلين به عن أحكام العلة النحوية، فقال: "اعلم أن هذا الموضوع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واهن ساقط" (ابن جني، د.ت.).

وقد ذكر ابن جني بعض المسائل المعلة بعلة ضعيفة - في نظر من يعتقد ذلك - ورد ما ذهب إليه أولئك من فساد هذه العلة، ومن هذه المسائل رفع الفاعل، إذ رفض بعض النحويين علة الفاعلية في رفعه، مستشهدين بعدد من الأمثلة، كقولهم: "ضرب زيد" فرُفع (زيد) وكان مفعولاً به، و (إن زيدا قائماً) فنُصب وإن كان فاعلاً، و (عجبت من قيام زيد) فجُرّ وإن كان فاعلاً (ابن جني، د.ت.). واستدلوا بقوله تعالى: (ومن حيث خرجت) (البقرة: 149) وقوله تعالى: (الله الأمر من قبل ومن بعد) (الروم: 3)، على أن "حيث" و"قبل" و"بعد" جاءت مرفوعة، وإن لم يكن موقعها الإعرابي فاعلاً (ابن جني، د.ت.)، ولذلك لا تصلح علة الفاعلية - في نظرهم - لتكون علة لرفع الفاعل.

وقد فند ابن جني رأيهم وما استدلوا به للانتصار له؛ لأنه خلاف ما ورد في العربية، ذلك لأن الفاعل في أمثلتهم فاعل في المعنى، وإنما يرفع الفاعل - عند أهل العربية - إذا أسند الفعل إليه، وأسند للفاعل القيام

بذلك الفعل، ولذلك وجب رفعه، وأن الضمة في (حيث، وقبل، وبعد) علامة بناء وليست علامة إعراب (ابن جني، د.ت.).

**3. تاج الدين الإسفراييني (ت 684هـ):** حيث جاء في مقدمة كتابه (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة) بيان فضيلة النحو وشرفه، ووثاقة براهينه ودلائله الواضحة عند صاحب الذوق السليم (الزركلي، د.ت.). وقد رد على القائلين بضعف العلل النحوية وإمكانية الاستغناء عنها في الدرس النحوي (الصاعدي، 2020، ص213)، فقال: "... وما سبق إلى أوهام بعض العوام من أن عللها ضعيفة، ومستمسكاتنا سخيفة.. فلقصورهم عن منتهاها، ووقوفهم دون أقصاها، فإن مطلبها عسر صعب القيادة... لا يتيسر سلوكه إلا بخرط القتاد" (الصاعدي، 2020، ص213-214).

وقد كان الإسفراييني متأثراً بالقاضي الفرخان في موقفه من التعليل، إذ إن كليهما أكد أن علل النحو قد لا يفهمها إلا من كان ذا ذهن نشيط، وقريحة صائبة متوقدة، ويُعمل ذهنه على التسليم بالأمر العقلية، معتمداً في هذا التسليم على الدربة والاستقراء (الصاعدي، 2020، ص214).

أما النحويون المحدثون؛ فقد ارتضى عدد منهم تعليلات النحو وفلسفته، وذلك لأنهم أدركوا أن النحويين القدماء الذين وضعوا هذه العلل، وضعوها عن خبرة ودراية بمقاصد العرب في لغتهم، فقبلوا منها ما جاء قريب المأخذ، وأما ما أسرف فيه فينبغي إعادة النظر فيه وتصفيته، فيؤخذ ما صلح منها، ويُنفى ما عداه (الصاعدي، 2020، ص221).

ومن أبرز مؤيدي التعليل النحوي من المحدثين الدكتور (علي النجدي ناصف) في كتابه (سبويه إمام النحاة)، حيث دافع علي النجدي في كتابه هذا عن فلسفة النحو، وعلله، فلم ير بأساً في وجود هذه الفلسفة في النحو العربي، لأن الفلسفة دخلت كل علم من العلوم، وتأثر العلوم ببعضها وأخذ بعضها من بعض أمر لا مجال لإنكاره (الصاعدي، 2020، ص222). وهذا ما جاء في قوله: "أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟ وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة وأثرت فيه وصبغته بصفقتها، وما كان ممكناً أن يسلم منها النحو وحده وإلا كان عجباً من العجب..." (الصاعدي، 2020، ص222). وفيما يخص العلة قال: "أم نضيق بعلمه وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الأسرار، والسؤال عن المجهولات..." (الصاعدي، 2020، ص222).

وإذا كان (علي النجدي) قد دافع عن العلل، فمع دفاعه هذا دعا إلى إعادة النظر فيها، وإبقاء "ما يتصل منها بالمعنى، ويتفق مع طبيعة البيان الرفيع والذوق الصحيح". ويرى أن الهدف من إبقاء هذا النوع من العلل المحافظة على اللغة العربية في أصولها من دون تغيير أو تعديل (الصاعدي، 2020، ص222).

ومن المؤيدين المحدثين - أيضاً - الدكتور (عبد الحميد حسن) في كتابه (القواعد النحوية)، والدكتور (مازن المبارك) في كتابه (النحو العربي)، والدكتور (محمد هاشم) في كتابه (النحو بين مؤيديه ومعارضيه)، و(التعليل عند النحاة) ... وغيرهم (الصاعدي، 2020، ص221).

وهذا لا يعني أن هؤلاء النحويين انفردوا عن سائر العلماء بتأييد التعليل، ذلك لأن كل من اعتمد على التعليل لتوضيح قاعدة أو البرهنة على الحكم أو إثبات ظاهرة إنما هو من مؤيدي التعليل وإن لم يُصرح بذلك.

### المطلب الثاني: المعارضون للتعليل النحوي

عارض بعض النحويين علل النحو، وانتقدوها، ومن النحويين القدماء المعارضين للتعليل:

**1. ابن الطراوة (ت 528هـ):** والذي تفرّد بآراء خالف بها جمهور النحويين (السيوطي، د.ت.)، حيث رأى ابن الطراوة أن السؤال عن الأصول غير لازم؛ لأنه لا مدلول له (السهيلي، د.ت.، ص91). وخلال تأكيده أن كل ظاهرة أصل في بابها، طعن في علل النحويين للممنوع من الصرف، حيث قال: "زعموا أن وزن الفعل علة والتأنيث والصفة، وهذه "أرملة" مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع من الصرف" (الصاعدي، 2020، ص198). ولكن هذه اللفظة التي استدل بها ليست ممنوعة من الصرف أصلاً، وإن كانت صفة مؤنثة، إذ المذكر (أرمل) والمؤنث (أرملة)، وإنما تمنع الصفة من الصرف إذا كانت على وزن (فعلاء) نحو (حمراء)، أو على وزن (فُعَلَى) نحو (عظمى) (الرضي، د.ت.؛ السيوطي، د.ت.). وهنا الوصف على وزن (أفعل) مؤنثة بالتاء لا يمنع من الصرف. ورد علة التعريف - أيضاً -، فهو ينفي صلاحية العلمية كعلة للمنع من الصرف؛ لأنها افتقرت عن بعض المعارف الأخرى كالمعرّف (بـ أل والإضافة)

الذين كانا في الأصل نكرة إلا أنهما لما عُرِّفا صارا معرفة، وهذا بخلاف الأعلام التي قُصد باستعمالها المعرفة منذ وضعها (الصاعدي، 2020، ص198). وخلال هذه الدراسة تبين أن ابن الطراوة كان من أبرز معارضي التعليل النحوي إجمالاً؛ إذ لا يقبل منه شيئاً (الصاعدي، 2020).

**2. ابن مضاء (ت 592هـ):** والذي كان لتأثره بالمذهب الظاهري دوره في محاولة صياغة النحو وفق هذا المذهب الرفض للتعليل (السيوطي، د.ت.). غير أن موقفه من التعليل اختلف قليلاً عن أصحاب هذا المذهب؛ ذلك لأنه لم يرفض العلل إجمالاً (صاحب أصول النحو، د.ت.، ص75). فقد قسّم ابن مضاء العلل ثلاثة أقسام: علل أول، وعلل ثوان، وعلل ثوالت. وقد أثنى على القسم الأول منها، حيث قال: "إن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرَك منا بالنظر..." (ابن مضاء، د.ت.، ص131). وأما العلل الثواني والثوالت فدعا إلى إلغائها، وتطهير النحو منها، فقال: "ومما يجب أن يُسقط من النحو العلل الثواني والثوالت" (ابن مضاء، د.ت.، ص130). ولكنه نقض موقفه هذا بتقسيم العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام: (قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده) (ابن مضاء، د.ت.)، وارتضى القسم الأول منها، واستغنى عن بقية الأقسام.

**3. أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ):** والذي بنى موقفه من التعليل على تأثره بالمذهب الظاهري، وكان أبو حيان راغباً في تيسير النحو؛ لأنه رأى أن بعض النحويين مسرفون في التعليل مولعون به، وهذا في نظره يؤدي إلى صعوبة النحو (الصاعدي، 2020، ص204)، فقال: "... ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة إلى السماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات... فنسأم من ذلك، وما يحصل في أيدينا شيء من العلم" (الصاعدي، 2020، ص204).

وقد اعترض أبو حيان على التعليل في عدة جوانب أهمها:

**1. الاعتراض على المبالغة بمزج النحو بالمنطق:** وقد اعترض على مزج النحو بالمنطق؛ لأنه "رأى

أن النحويين نظروا في الألفاظ والمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية" (الصاعدي، 2020، ص205)، وهذا لا يعني أنه اعترض على استعمال المنطق مطلقاً، وإنما اعترض على مجاوزة الحد فيه والإكثار منه (الصاعدي، 2020، ص205).

**2. الاعتراض على أصل الإعراب:** نظر أبو حيان في اختلاف النحويين في أصل إعراب الاسم والفعل

المضارع، فرأى أن هذا الاختلاف لا منفعة فيه؛ وذلك "لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم" (الصاعدي، 2020، ص207)، لذلك جعل علل إعراب الاسم والفعل زائفة لا حقيقة لها، ولكنه لم يوضح وجه تزييفها (الصاعدي، 2020).

**3. الاعتراض على جوانب من أصل العمل:** لم يرفض أبو حيان نظرية العمل إجمالاً، إلا أنه كان

يصرّف النظر عن تقدير العوامل المعنوية إذ وجد سبيلاً إلى تقدير العوامل اللفظية (الصاعدي، 2020، ص207). فبعد أن ذكر أربعة آراء في رافع المبتدأ والخبر، اختار رأي جمهور الكوفيين القائل بترافع المبتدأ والخبر، آخذاً بظاهر المسألة. وأما عامل الابتداء الذي يُعد عاملاً معنوياً، فقد صرف النظر عنه؛ لأنه عامل غير ظاهر (الصاعدي، 2020، ص207).

وقد وجدت معارضة النحويين القدماء صدى لها عند بعض المحدثين، فنادوا بما نادى به بعض السلف، ومن المحدثين المعارضين للتعليل:

**1. إبراهيم مصطفى:** الذي ذكر في كتابه (إحياء النحو) أن علماء النحو "أطالوا النظر في أواخر الكلمات، وما عليها من حركات إعراب إلى أن اهتموا إلى سر عظيم من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها" (مصطفى، د.ت.، ص10).

وقد عاب على النحويين التسابق لكشف هذه العلل التي رأى أنها صرفتهم عما سوى الإعراب مما في العربية من قواعد لربط الكلام، وتأليف الجمل (مصطفى، د.ت.، ص11). وقد رفض إبراهيم مصطفى في كتابه المذكور - نظرية العامل وبعض آثارها، وجعلها سبباً من أسباب الخلاف والفلسفة والجدل الذي تكتظ

به كتب النحو، فدعا إلى تخليص النحو منها؛ للسير بالنحو في طريقه الصحيح المُدَّلل (مصطفى، د.ت.، ص195). ومن أهم العلل التي انتقدها علل الممنوع من الصرف، فقد رفض أن تكون علة المنع من الصرف مشابهة الأسماء الممنوعة من الصرف للفعل، واستنكر ذلك بقوله: "لو صحّ لكان أولى الأسماء بالمنع من

الصرف الأسماء المشتقة، من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في الهيئة، وفي معناه" (مصطفى، د.ت، ص167).

2. شوقي ضيف: فخلال الاطلاع على مقدمته لتحقيق كتاب (الرد على النحاة)، وكتابه (تجديد النحو)، يمكننا القول بأن ثورة ابن مضاء كان لها صدق في فكر شوقي ضيف، فقد كان متأثراً بأرائه، حيث أخذ يدعو إلى إلغاء العامل، وإلغاء العلل الثواني والثالث التي لم ير في معرفتها تحصيل أية فائدة، بل إنهما يؤديان إلى توسيع مسالك النحو، ومن ثم صعوبتها على الدارس (ضيف، د.ت، ص5-6) مستهدفاً من هذه الدعوة "تجديد النحو وعرضه عرضاً حديثاً ينسق أبوابه ويُذلل صعابه، ويُيسر قواعده، ويستدرك نواقصه" (ضيف، د.ت، ص6). أما كتابه (تجديد النحو) فحاول فيه إعادة تنسيق أبواب النحو؛ إذ نراه يُعنى بشرح القاعدة فقط، والتمثيل لها، من دون ذكر الخلاف فيها، أو عللها (ضيف، د.ت، ص11-43).

3. عباس حسن: الذي يرى أن التعليل مشكلة لها أثر خطير، وضرر كبير على النحو العربي لما فيها "من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات، والمركبات بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها، وتتحكم في المعاني تحكماً في الألفاظ، وتفرض على المتكلم والكاتب قيوداً ثقيلة مُرهقة لا مسوغ لها من عقل سليم، ولا نقل في مسموع" (حسن، 1991، ص157)؛ لذلك جعل التعليل من الأسباب الكامنة وراء ما أصاب اللغة من أمراض خطيرة في (الضبط، والمبنى، والأسلوب)، ولا يرى شفاءً لها إلا بتطهيرها من هذه العلل التي سرت في جسد اللغة (حسن، 1991، ص168)؛ لذلك دعا عباس حسن إلى تطهير النحو من تلك العلل التي يراها زائفة لا أصل لها، فقال: "وقد يكون الأحزم، والأولى أن نستعرض التعليقات... واحدة واحدة في مواطنها من القواعد النحوية، وندرسها في توددة ونصفة، ونقضي قضاءً مُبرماً على ما لا خير فيه" (حسن، 1991). ولكنه استثنى من العلل النحوية نوعاً واحداً، وهو العلل القياسية التي سماها ("علل التنظير")، ومعناها: "قياس الشيء على نظيره" (حسن، 1991، ص148)، فرفع كلمة معينة، أو نصبها، أو جزأها، أو جزمها، أو جعلها لوزن معين لا علة له - في نظره - إلا أنها نظير زميلتها في كلام العرب. وهذه العلة تكون في التراكيب والأسلوب من تقديم، أو تأخير..... وغيره (حسن، 1991، ص148). وقد ساق (عباس حسن) عدداً من المسائل النحوية واسعة الاختلاف بسبب التعليل - في نظره - نذكر منها مسألة الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز لأفعال المدح والذم، حيث نقل سيبويه عدم جواز الجمع بين الفاعل الظاهر، والتميز لهذه الأفعال، في حين ذهب فريق من النحويين إلى جواز ذلك مستشهدين بعدد من الأبيات الشعرية التي سُمعت من عرب فصحاء، وقيلت في عصور الاحتجاج، منها قول الشاعر:

**والتغلبون بنس الفحل فحلهم ..... فحلاً وأمهم زلاءً منطيق (جرير، د.ت، ص313).**

ويرى فريق آخر من النحويين جواز الجمع بشرط أن يفيد التمييز فائدة زائدة عن الفاعل. وعلة عدم جواز هذه المسألة: "عدم إبهام الظاهر حتى يُميز" (حسن، 1991، ص162)، ودفعهم ذلك إلى تأويل ما ورد فيه الجمع بالنصب على الحال المؤكدة، أو بالضرورة (حسن، 1991). وعلى الرغم من ذلك يُعد (عباس حسن) من مؤيدي التعليل النحوي؛ ذلك لأنه لم يرفض أي أصل من أصول التعليل النظرية كالعامل (الصاعدي، 2020، ص216-217)؛ إذ يُعد من القائلين بوجود العامل وأثره (حسن، د.ت، ص73-75)، ولكنه لا يجيز المغالاة في البحث عنها (حسن، د.ت، ص447). ولكن الغالب على موقفه المعارضة للتعليل على نحو ما مرّ ذكره ما عدا قبوله بعضاً من هذه العلل، وهي (علل التنظير).

## الخاتمة

الحمد لله ابتداءً وانتهاءً، وله الشكر على إبعائه وتوفيقه، والصلاة والسلام على رسوله وصحبه وآله وإخوانه.

وبعد هذه الدراسة المتواضعة لموضوع الخلاف حول التعليل النحوي بين التأييد والمعارضة، توصلت خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن للتعليل أهمية كبيرة في دراسة اللغة والحفاظ عليها، ولا سيما للدارس المتخصص؛ إذ إن الاقتصار على معرفة القواعد والأحكام من دون فهم ما وراءها من علل، وتفسير ما يخالف تلك القواعد والأحكام، لا يجدي كبير الفائدة.
  2. يُعد التعليل من أهم الوسائل التي ساعدت في توسيع دائرة الخلاف النحوي، ولا سيما التعليل الجدلي المعتمد على الافتراضات العقلية التي تبتعد عن الواقع اللغوي، والتي تختلف باختلاف ثقافة العالم نفسه.
  3. بدراسة مواقف النحويين من التعليل، تبين لنا أنه لم توجد معارضة مطلقة للتعليل النحوي، حيث إننا وجدنا حتى المعارضين يقبلون بعض العلل التي تفيد في دراسة النحو.
  4. إن المحدثين كانوا أشد من القدماء معارضة للتعليل.
  5. يمكننا الاستعانة ببعض العلل التعليمية البسيطة في تدريس النحو لغير المتخصصين لتكون القاعدة النحوية أوضح للطالب، ومن ثم يسهل عليه استيعابها. وأما العلل القياسية والجدلية فتكون للطالب المتخصص ليستطيع استيعاب المذاهب النحوية واتجاهاتها المتعددة.
- تلك هي النتائج التي استطعت استقصاءها، وربما كانت هناك نتائج أخرى قصر نظري عن إدراكها. فإن كنت قد وُفقت فمن الله، وإن كانت الأخرى فلا يُكف الله نفساً إلا ما آتاها.

## المصادر والمراجع

### أولاً: القرآن الكريم

### ثانياً: المراجع العربية

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952). الخصائص (ط. 2). (تحقيق: محمد النجار).
2. ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن. (د.ت.). الرد على النحاة (ط. 3). (تحقيق: شوقي ضيف). دار المعارف.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1988). لسان العرب المحيط. (تقديم: عبدالله العليلي، بناء جديد على الحرف الأول: يوسف الخياط). دار الجيل، دار لسان العرب.
4. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1991). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.
5. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (1983). تفسير البحر المحيط (ط. 2). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
6. جرير بن عطية. (د.ت.). ديوان جرير. دار صادر.
7. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. (د.ت.). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (تحقيق: محمد شرف الدين). مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي.
8. حسن، عباس. (1975). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف.
9. حسن، عباس. (1991). اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف.
10. الزركلي، خير الدين. (1992). الأعلام (ط. 10). دار العلم للملايين.
11. الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن. (1978). شرح الرضي على الكافية. (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر). جامعة قار يونس.
12. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1978). نتائج الفكر في النحو. (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). منشورات جامعة قار يونس.
13. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1979). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ط. 2). (تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم). دار الفكر.
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ط. 2). (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون). مؤسسة الرسالة.
15. ضيف، شوقي. (1991). تجديد النحو (ط. 3). دار المعارف.

16. عيد، محمد. (1978). أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث.
17. عرفة، محمد. (1937). النحو والنحاة بين الجامعة والأزهر.
18. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (1952). القاموس المحيط (ط. 2). شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
19. الملح، حسن خميس. (2000). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق للنشر والتوزيع.
20. مصطفى، إبراهيم. (1992). إحياء النحو (ط. 2). (تصحيح طبعه وترتيب وضعه محمد أفندي مصطفى الفقيه). القاهرة.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of CJHES and/or the editor(s). CJHES and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.